



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، أوامر ومراسيم  
قرارات، مقررات، منشور، إعلانات وبلاغات

الانفراة مطوي	لولى داخل الجوان المفسر مورخا	تخرج الجوان	الادارة والتحرير الامانة العامة للحكومة
الامانة الامنية الكسفة الاصلية وترجمتها	صفحة	صفحة	الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية
	100 دج	150 دج	
	200 دج	300 دج	
		بما فيها نفقات الواصل	
			2 9 و 13 شارع عبد القادر بن جبارة - الجزائر الهاتف : 15 + 18 + 65 الى 12 حج ب 90 - 8200

لنن النسخة الاصلية 250 دج لنن النسخة الاصلية وترجمتها 500 دج لنن العدد للسنين السابقة : حسب التسعيرة . وسلم الفهارس  
مجانا للمشتركين . المطلوب منهم اوسال لثالث الورق الاخيرة عند هجده اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج لنن  
النشر على اساس 20 دج للسلك .

## فهرس

التحرير الوطنى، التى تدخل فى نظام ترقيم  
منصب العمل. 114

قانون رقم 85 - 04 مؤرخ فى 12 جمادى الاولى عام  
1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن  
تحديد نسبة الاشتراك للضمان  
الاجتماعى. 115

## قوانين وأوامر

قانون رقم 85 - 03 مؤرخ فى 12 جمادى الاولى  
عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985  
يحدد الاحكام الخاصة المتعلقة بالعمال الذين  
تتوفر فيهم صفة العضوية فى جيش التحرير  
الوطنى أو المنظمة المدنية لجهة

## فهرس (تابع)

### مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 85 - 16 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن أحداث مركز للبحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الأرضية. II6

مرسوم رقم 85 - 17 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن الموافقة على الملحق رقم I مع الاتفاق الخاص بالبحث عن البترول الخام واستغلاله في الجزائر، المبرم بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» مع جهة، وشركة بيتروبراس انترناسيونال مع جهة أخرى، والمتضمن تمديد مدة صلاحية مرحلة البحث في قطعة زلفانة. II7

مرسوم رقم 85 - 18 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن الموافقة على الملحق رقم I مع الاتفاق الخاص بالبحث عن الوقود الخام واستغلاله في الجزائر، المبرم بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» مع جهة، وشركة جيلسينبرغ أج مع جهة أخرى، والمتضمن تمديد مدة صلاحية مرحلة البحث في قطعة المرق. II8

مرسوم رقم 85 - 19 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لانجاز الاعمال الكبرى في باطن الارض. II9

مرسوم رقم 85 - 20 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يحدد فهرس الجماعات الاقليمية : الولايات والبلديات. II22

مرسوم رقم 85 - 21 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن أحداث سلك لمهندسي الدولة في الاعلام الآلى بوزارة الصناعات الخفيفة. 123

مرسوم رقم 85 - 22 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن أحداث سلك لمهندسي التطبيق في الاعلام الآلى بوزارة الصناعات الخفيفة. 124

مرسوم رقم 85 - 23 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن أحداث سلك للتقنيين في الاعلام الآلى بوزارة الصناعات الخفيفة. 124

مرسوم رقم 85 - 24 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن أحداث سلك للتقنيين المساعدين في الاعلام الآلى بوزارة الصناعات الخفيفة. 125

مرسوم رقم 85 - 25 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن أحداث سلك للاعوان التقنيين في جمع المعلومات الخاصة بالاعلام الآلى بوزارة الصناعات الخفيفة. 126

### مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 يتضمن انتهاء مهام المدير العام للهيئة الوطنية للبحث العلمي. 127

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 يتضمن انتهاء مهام مدير تعاونيات المجاهدين وذوى حقوقهم بوزارة المجاهدين. 127

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 يتضمن انتهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة المجاهدين. 127

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 يتضمن انتهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة الشؤون الدينية. 127

## فهرس (تابع)

بتنفيذ المداولة رقم 24 المؤرخة في 13 يونيو  
سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي  
في تلمسان والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية  
لانتاج مواد البناء وتسويقها في ولاية  
تلمسان. I32

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ربيع الاول عام  
1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984 يأذن  
بتنفيذ المداولة رقم 9 المؤرخة في 25 أبريل  
سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي  
في سطيف والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية  
للنجارة العامة في ولاية سطيف. I33

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ربيع الاول عام  
1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984  
يأذن بتنفيذ المداولة رقم  
15 المؤرخة في 8 يونيو سنة 1983 الصادرة  
عن المجلس الشعبي الولائي في مستغانم  
والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لانتاج  
المشروبات الغازية والمياه المعدنية وتسويقها  
في ولاية مستغانم. I34

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ربيع الاول عام  
1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984  
يأذن بتنفيذ المداولة رقم  
17 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984 الصادرة  
عن المجلس الشعبي الولائي في سطيف  
والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لاشغال  
الطباعة في ولاية برج بوعريريج. I35

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ربيع الاول عام  
1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ  
المداولة رقم 19 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في سطيف  
والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لانتاج مواد  
البناء وتسويقها في ولاية برج بوعريريج. I36

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 ربيع الاول عام  
1405 الموافق 23 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
31 ديسمبر سنة 1984 يتضمن انهاء مهام  
مدير المنشآت الاساسية والتعبئة وجر  
المياه بوزارة الري والبيئة والغابات. I28

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
اول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
مدير للدراسات بالوزارة الاولى. I28

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
اول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
مدير بالوزارة الاولى. I28

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
اول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
رئيس ديوان وزير المجاهدين. I28

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
اول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
مفتش عام بوزارة المجاهدين. I28

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
اول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
رئيس ديوان وزير الشؤون الدينية. I28

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
اول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
مفتش عام بوزارة الشؤون الدينية. I28

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
اول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
رئيس ديوان وزير التكوين المهني  
والعمل. I28

## قرارات، مقررات، مناشير

## الوزارة الاولى

قرارات مؤرخة في 18 و 20 شعبان و 2 و 3 و 4 و 11  
رمضان عام 1404 الموافق 19 و 21 مايو و 2 و 3  
و 4 و 11 يونيو سنة 1984 تتضمن حركة في سلك  
المتصرفين. I29

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ربيع الاول عام  
1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984 يأذن

## فهرس (تابع)

والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتنمية  
الثروة الغابية في ولاية تيسمسيلت. I39

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 7 ربيع الثانى عام  
I405 الموافق 30 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ  
المدافلة رقم 05 المؤرخة فى II أبريل سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى  
وهران والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية  
لاشغال العزل فى ولاية وهران . I40

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 10 محرم عام 1405  
الموافق 5 أكتوبر سنة 1984 يحدد كيفيات  
اعطاء بذلة الوالى ورئيس الدائرة وتعاقب  
وقت تجديدها. I41

## وزارة الصناعة الثقيلة

قرار مؤرخ فى 24 ربيع الثانى عام 1405 الموافق I6  
يناير سنة 1985 يحدد أسعار منتوجات الحديد  
والصلب I42

المدافلة رقم 8 المؤرخة فى 28 غشت سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى  
مستغانم والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية  
لانتاج مواد البناء وتسويقها فى ولاية  
غليزان . I37

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام  
I405 الموافق 25 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ  
المدافلة رقم 20 المؤرخة فى 21 يوليو سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف  
والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتنمية  
الثروة الغابية فى ولاية برج بوعرييج. I38

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام  
I405 الموافق 25 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ  
المدافلة رقم 34 المؤرخة فى 25 يونيو سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيارت

## قوانين وأوامر

— وبمقتضى القانون رقم 83 — 12 المؤرخ  
21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983  
والمعلق بالتقاعد ، لاسيما المادتان 26 و 43 منه ،

— وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى ،  
يصدر القانون التالى نصه :

المادة الاولى : يستفيد زيادة فى النقط العمال  
الذين تتوفر فيهم صفة العضوية فى جيش التحرير  
الوطنى أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى ،  
كما حددها التنظيم المعمول به ، حسب الكيفيات  
المنصوص عليها أدناه .

المادة 2 : تشكل الزيادة فى النقط ، المنصوص  
عليها فى المادة الاولى أعلاه ، حاصل فترة المشاركة  
فى حرب التحرير الوطنى المضاعفة على أساس  
الجزء العشريين مع الرقم 100 مع السلم الاستدلالي .

قانون رقم 85 — 03 مؤرخ فى 12 جمادى الاولى  
عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985  
يحدد الاحكام الخاصة المتعلقة بالعمال الذين  
تتوفر فيهم صفة العضوية فى جيش  
التحرير الوطنى أو المنظمة المدنية لجبهة  
التحرير الوطنى ، التى تدخل فى نظام ترقيم  
منصب العمل .

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على الدستور ، لاسيما المادتان 151 — 10  
و 154 منه ،

— وبمقتضى القانون رقم 78 — 12 المؤرخ فى  
أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978  
والمعلق بالقانون الاساسى للعام للعامل ، لاسيما  
المادة 106 ، 107 ، 148 ، 160 ، 195 و 198 منه ،



- وبمقتضى القانون رقم 83 - II المؤرخ فى 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية لاسيما المادتان 74 و 75 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - II المؤرخ فى 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، لاسيما المادة 48 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - I3 المؤرخ فى 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية لاسيما المادتان 76 و 77 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - I7 المؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى،  
يصدر القانون التالى نصه :

المادة الاولى : تحدد نسبة الاشتراك الاجمالى المخصص لضمان تمويل اداءات الضمان الاجتماعى بـ 29٪ من المقدار الخام لوعاء اشتراكات الضمان الاجتماعى.

المادة 2 : يؤسس وعاء اشتراكات الضمان الاجتماعى على أجر منصب العمل.

المادة 3 : يتم كل تعديل يطرأ على النسبة المحددة فى المادة الاولى أعلاه، عن طريق قانون المالية.

المادة 4 : لا يطبق هذا القانون على الاشخاص المذكورين فى المادتين 4 و 76 من القانون رقم 83 - II المؤرخ فى 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

المادة 5 : يدخل هذا القانون حيز التطبيق ابتداء من فاتح يناير سنة 1985.

المادة 6 : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985. الشاذلى بن جديد

المادة 3 : ينتج مبلغ الزيادة فى النقط مع حاصل عدد النقط المكتسبة وفقا لطريقة الحساب، المحددة فى المادة 2 أعلاه، مضروبا فى قيمة النقطة الاستدلالية.

ويضاف مبلغ الزيادة فى النقط، المنصوص عليه فى الفقرة الاولى أعلاه، الى الاجر الاساسى.

يؤخذ المبلغ الاجمالى فى حساب منحة التقاعد. تراجع معاشات التقاعد التى تمت تصفيتها، عند تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق، باضافة مبلغ الزيادة فى النقط الى الاجر الذى اعتمد كأساس لحساب المعاش.

المادة 4 : يستفيد العامل، الذى تتوفر فيه صفة العضوية فى جيش التحرير الوطنى أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى، الزيادة فى النقط فى حالة تغيير منصب العمل.

المادة 5 : تحدد، عند الاقتضاء، كيفيات تطبيق هذا القانون عن طريق التنظيم.

المادة 6 : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

قانون رقم 85 - 04 مؤرخ فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن تحديد نسبة الاشتراك للضمان الاجتماعى.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان 151 - 10 و 154 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - I2 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتعلق بالقانون الاساسى للعامل،

# مَرَا سِيمُ تَنْظِيمِيَّة

مرسوم رقم 85 - 16 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث مركز للبحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الارضية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 455 المؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدة البحث العلمي والتقني،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 521 المؤرخ في 3 ذى الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 الذي يحدد القانون الاساسي لمراكز البحث المحدثه لدى الادارات المركزية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 733 المؤرخ في 12 ربيع الاول عام 1404 الموافق 17 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي وتحويل اختصاصاتها وأعمالها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 122 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 والذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 159 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتضمن احداث محافظة البحث العلمي والتقني،

هرسم مايلى :

المادة الاولى : يحدد مركز للبحث العلمي والتقني مشترك بين القطاعات يخضع لاحكام

المرسوم رقم 83 - 521 المؤرخ في 10 سبتمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، ويسمى مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الارضية.

المادة 2 : يوضع مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الارضية تحت وصاية وزير التعليم العالي.

ويكون مقره في بوزريعة - الجزائر.

المادة 3 : يتولى مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الارضية، زيادة على المهام العامة المنصوص عليها في المادة 4 من المرسوم رقم 83 - 521 المؤرخ في 10 سبتمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، ما يأتى :

- يقوم بالابحاث والدراسات في علم الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الارضية، ويستغل مختلف النتائج التى تترتب عليها.

- يتابع باستمرار الظواهر الجيوفيزيائية والفلكية الطبيعية ليعد خاصة الخرائط الجيومغناطيسية، وقياس الجاذبية، والجيو حرارية والفلكية،

- يطور ويوسع عبر التراب الوطنى المحطات والشبكات الجيومغناطيسية وقياس الجاذبية والفلكية ومصالح التوقيت،

- يكثف شبكة علم الزلازل ويوسعها الى جميع المناطق الحساسة فى التراب الوطنى، ويتولى استغلالها وصيانتها،

- يشارك فى مراقبة الزلازل عبر التراب الوطنى استكمالا للقوائم والخرائط الزلزالية قصد تطوير رصد المعلومات الزلزالية،

مرسوم رقم 85 - 17 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن الموافقة على الملحق رقم 1 من الاتفاق الخاص بالبحث عن البترول الخام واستغلاله في الجزائر، المبرم بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، وشركة بيتروبراس انترناسيونال من جهة أخرى، والمتضمن تمديد مدة صلاحية مرحلة البحث في قطعة زلفانة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 71 - 22 المؤرخ في 16 صفر عام 1391 الموافق 12 أبريل سنة 1971 والمتضمن تحديد الاطار الذي تمارس فيه الشركات الاجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله،

- وبعد الاطلاع على البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن البترول الخام في الجزائر وانتاجه، المبرم بمدينة الجزائر في 12 يوليو سنة 1980 بين الدولة مع جهة، وشركة بيتروبراس انترناسيونال مع جهة أخرى،

- وبعد الاطلاع على الاتفاق الخاص بالبحث عن الوقود الخام في الجزائر واستغلاله، المبرم بمدينة الجزائر في 12 يوليو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» مع جهة وشركة بيتروبراس انترناسيونال مع جهة أخرى،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 80 - 234 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1400 الموافق 20 سبتمبر سنة 1980 والمتضمن الموافقة على اتفاق البحث عن البترول الخام في الجزائر واستغلاله المبرم في 22

- يشارك مع الهيئات المعنية في دراسات أجزاء صغيرة من المناطق،

- يحصى ويجمع المعطيات القديمة بما في ذلك المعطيات الموجودة في الخارج لتعميق تاريخ الزلزلة في الجزائر واثرائه.

المادة 4 : عملا بالمادة II من المرسوم رقم 83 - 521 المؤرخ في 10 سبتمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، يتكون مجلس التوجيه التابع لمركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الارضية بعنوان القطاعات المنتجة والمستعملة الرئيسية مع :

- ممثل وزير الدفاع الوطني،

- ممثل وزير التعمير والبناء والاسكان،

- ممثل وزير الري والبيئة والغابات،

- ممثل وزير الاشغال العمومية،

- ممثل وزير الصناعة الثقيلة.

المادة 5 : عملا بالمادة 2 من المرسوم رقم 83 - 733 المؤرخ في 17 ديسمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، تحول الى مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الارضية، الاعمال والحقوق والالتزامات والهيكل والوسائل والاملاك التي كانت تحوزها الهيئة الوطنية للبحث العلمي والداخلية في اطار مهامه طبقا للتنظيم المعمول به.

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

— وبمقتضى القانون رقم 71 — 22 المؤرخ فى 16 صفر عام 1391 الموافق 12 أبريل سنة 1971 والمتضمن تحديد الاطار الذى تمارس فيه الشركات الاجنبية نشاطها فى ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله،

— وبعد الاطلاع على البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن البترول الخام فى الجزائر وانتاجه المبرم بمدينة الجزائر فى 24 يوليو سنة 1980 بين الدولة مع جهة والشركة الفرنسية للبترول، وشركة طوطال الجزائر وشركة جيلسينبرغ أج مع جهة أخرى،

— وبعد الاطلاع على الاتفاق الخاص بالبحث عن الوقود الخام فى الجزائر واستغلاله، المبرم بمدينة الجزائر فى 24 يوليو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» مع جهة وكل من الشركة الفرنسية للبترول وشركة طوطال الجزائر وشركة جيلسينبرغ أج مع جهة أخرى،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 80 — 230 المؤرخ فى 10 ذى القعدة عام 1400 الموافق 20 سبتمبر سنة 1980 والمتضمن الموافقة على اتفاق البحث عن البترول الخام فى الجزائر واستغلاله المبرم فى 24 يوليو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» مع جهة وكل من الشركة الفرنسية للبترول وشركة طوطال الجزائر وشركة جيلسينبرغ أج مع جهة أخرى، وعلى البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن البترول الخام فى الجزائر وانتاجه، المبرم فى 24 يوليو سنة 1980 بين الدولة مع جهة، والشركات المذكورة مع جهة أخرى،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 82 — 254 المؤرخ فى 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 والمتضمن الموافقة على البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن البترول الخام وانتاجه بالجزائر المبرم فى 16 فبراير سنة 1982 بين الدولة مع جهة وشركة جيلسينبرغ أج اختنجلشافت من جهة

يوليو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة وشركة بيتروبراس انترناسيونال مع جهة أخرى، وعلى البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن البترول الخام فى الجزائر وانتاجه المبرم فى 12 يوليو سنة 1980 بين الدولة مع جهة وشركة بيتروبراس انترناسيونال مع جهة أخرى،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يوافق على الملحق رقم 1 مع الاتفاق الخاص بالبحث عن البترول الخام واستغلاله فى الجزائر المبرم فى 12 يوليو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» مع جهة، وشركة بيتروبراس انترناسيونال مع جهة أخرى، وينفذ وفقا للتشريع الجارى به العمل.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 — 18 مؤرخ فى 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن الموافقة على الملحق رقم 1 من الاتفاق الخاص بالبحث عن الوقود الخام واستغلاله فى الجزائر، المبرم بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» مع جهة، وشركة جيلسينبرغ أج من جهة أخرى، والمتضمن تمديد مدة صلاحية مرحلة البحث فى قطعة المرق.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III — 10 و 152 منه،

المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 75 — 56 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

يرسم ما يلى :

### الباب الاول

#### التسمية — الهدف — المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى، طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات وأحكام الامر رقم 71 — 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه

أخرى، وعلى اتفاق البحث مع البترول الخام فى الجزائر وانتاجه المبرم فى 16 فبراير سنة 1982 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك»، وشركة جيلسينبرغ اختنجلشافت مع جهة أخرى،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يوافق على الملحق رقم I مع الاتفاق الخاص بالبحث مع الوقود الخام واستغلاله فى الجزائر، المبرم بمدينة الجزائر فى 16 فبراير سنة 1982 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» مع جهة، وشركة جيلسينبرغ أج مع جهة أخرى، وينفذ وفقا للتنظيم الجارى به العمل.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 — 19 مؤرخ فى 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لانجاز الاعمال الكبرى فى باطن الارض.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971



المادة 3 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها عبر كامل التراب الوطني.

المادة 4 : يكون مقر المؤسسة في مدينة بومرداس. ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير الوصي.

## الباب الثانى الهيكل - التسيير - العمل

المادة 5 : يخضع هيكل المؤسسة، ووحداتها ان وجدت، وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات وللحكام التى نص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 6 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 7 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هي :  
- مجلس العمال،  
- مجلس المديرية،  
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،  
- اللجان الدائمة.

المادة 8 : تتولى أجهزة المؤسسة تنسيق جميع أعمال الوحدات التى تتكون منها، وتعاون هذه الوحدات على انجاز هدفها المشترك.

تشكل وحدات المؤسسة ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 اكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

تسمى «المؤسسة الوطنية لانجاز الاعمال الكبرى فى باطن الارض» وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع الجارى به العمل وللقواعد المنصوص عليها فى هذا المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشييد المباني التى يتطلبها اعداد خط اتصال، فى مجال التصميم والدراسة والانجاز، الخاصة بمشاريع المباني فى باطن الارض.

وبهذه الصفة تنجز المؤسسة جميع الاعمال الكبرى فى باطن الارض، والاشغال الملحقة مثل الاروقة الباطنية، والانفاق، والممرات تحت الطرق أو تحت السكك الحديدية. وفى هذا الاطار، تدرس المؤسسة وتنجز أسسا خاصة فى البناء كما أنها تشتري وتبيع وتؤجر وتبنى وتصلح جميع الاعتدة والمكائى التى لها علاقة بهدفها الرئيسى فى اطار التشريع والتنظيم الجارى بهما العمل.

وتسمى المؤسسة زيادة على ذلك للحصول على أية براءة أو رخصة تتعلق بهدفها وبيعها واستغلالها، فى اطار التشريع والتنظيم والاجراءات الخاصة بهذا المجال.

ويمكن المؤسسة، قصد أداء مهمتها، أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والمقارية وغير المقارية والمالية التى لها صلة بأعمالها والتى مع شأنها أن تسهل تطورها فى حدود اختصاصاتها وفى اطار التنظيم المعمول به.

كما يمكنها أن تبرم جميع العقود والاتفاقيات التى لها علاقة بهدفها لانجاز الاشغال المسندة اليها، ويمكنها أيضا أن تتنازل عن جزء مع تنفيذ الصفقات التى تحوزها لصالح أية مؤسسة أخرى أو شركة متعاملة تعاملًا ثانويًا.

## الباب الثالث

## الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 9 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الأشغال العمومية ورقابته، ويمارس هذا سلطاته طبقا للأمر رقم 75 - 76 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الأخرى التابعة للدولة.

المادة 10 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الرابع

## ممتلكات المؤسسة

المادة 11 : تخضع ممتلكات المؤسسة لأحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسات الاشتراكية.

المادة 12 : يحدد الرأسمال الأصلي للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين الوزير الوصي ووزير المالية.

المادة 13 : يقع أي تعديل لاحق في الرأسمال الأصلي للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين الوزير الوصي ووزير المالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه في جلسة يعقدها مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

## الباب الخامس

## الهيكل المالي في المؤسسة

المادة 14 : يخضع الهيكل المالي في المؤسسة لأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، لا سيما ما تعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 15 : تقدم الحسابات التقديرية في المؤسسة مشفوعة بأراء مجلس العمال وتوصياته ليوافق عليها في الآجال القانونية الوزير الوصي ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 16 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس العمال وتوصياته وبتقرير الهيئة المكلفة بالرقابة الى الوزير الوصي ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 17 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لأحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

## الباب السادس

## اجراء التعديل وأحكام ختامية

المادة 18 : يقع أي تعديل في أحكام هذا المرسوم بالكيفية نفسها التي تم بها اصداره.

ويقدم المدير العام للمؤسسة نص التعديل في شكل اقتراح يعرضه خلال اجتماع لمجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ثم يقدم الى الوزير الوصي للموافقة عليه.

المادة 19 : لا يتم حل المؤسسة وتصفيتهما وأيلولة أملاكها الا بنص مماثل يحدد شروط تصفيتهما وتخصيص أصولها.

المادة 20 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

المادة 2 : يتمثل غرض فهرس الجماعات الاقليمية فيما يأتى :

- يعد وثيقة مرجعية فى تقنين أية ولاية أو بلدية عبر البلاد، توضع تحت تصرف الادارات والمؤسسات والمقاولات والهيئات العمومية وكذلك المؤسسات التى تتلقى مساعدة مالية من الدولة أو التى يحوز القطاع العمومى فيها أسهما،

- يساعد على تصنيف المعلومات الضرورية للتخطيط والتسيير فى مستوى الولاية أو البلدية،

- يشارك فى ضبط مقاييس الاعلام ومعالجته بالاعلام الآلى،

- يشارك فى معالجة الاعلام قصد تبادلته وتوزيعه على جميع المستويات المعنية.

المادة 3 : فهرس الجماعات الاقليمية يشتمل على احصاء جميع ولايات الوطن وبلدياته ويتضمن رقما يرمز لكل واحدة منها.

يتكون الرمز مما يأتى :

- رقم ذو عدين (2) يخصص للولاية،

- رقم ذو أربعة (4) أعداد يخصص للبلدية،

ويتركب كما يأتى :

★ يمثل العددان الاولان الرقم الذى يرمز للولاية التى ترتبط البلدية بها،

★ يمثل العددان الاخيران الرقم الذى يخصص للبلدية داخل الولاية التى تتبعها.

المادة 4 : يعد فهرس الجماعات الاقليمية حسب الترتيب الزمنى لانشائها.

وكل تغيير فى الحدود الاقليمية لاحدى الولايات أو البلديات يترتب عليه انشاء ولاية أو بلدية أو الغاؤها، وكل نقل احدى البلديات الى ولاية أخرى، يقتضى ضبط فهرس الجماعات الاقليمية ضبطا تلقائيا حسب الشروط الآتية :

مرسوم رقم 85 - 20 مؤرخ فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985  
يحدث فهرس الجماعات الاقليمية : الولايات والبلديات.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ فى 7 نوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967، المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدى،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ فى 12 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 134 المؤرخ فى 18 ربيع الاول عام 1391 الموافق 13 مايو سنة 1971 والمتضمن ترتيب تنظيم التنسيق والزامية اجرام الاحصاء، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 79 المؤرخ فى اول رجب عام 1404 الموافق 3 ابريل سنة 1984 الذى يحدد أسماء الولايات ومقارها،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يحدث فهرس للجماعات الاقليمية، فى اطار تخطيط نشر الاعلام واحكامه واستعماله تعدد كفاءات تنظيمه فى هذا المرسوم.

لاتخضع لهذا المرسوم مصالح وزارة الدفاع الوطنى ومصالح الامن، بل تبقى خاضعة، فى هذا المجال، للتنظيم المطبق عليها.

التخطيط والتهيئة العمرانية ووزير الداخلية والجماعات المحلية.

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 85 - 21 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث سلك لمهندسي الدولة في الاعلام الآلي بوزارة الصناعات الخفيفة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 مؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 315 المؤرخ في 24 رجب عام 1403 الموافق 7 مايو سنة 1983 الذي يحدد الاحكام القانونية الاساسية الخاصة المشتركة التي تطبق على أسلاك مهندسي الدولة في الاعلام الآلي،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحدث في وزارة الصناعات الخفيفة سلك لمهندسي الدولة في الاعلام الآلي، يخضع لأحكام المرسوم رقم 83 - 315 المؤرخ في 7 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه.

- كل ولاية أو بلدية تحدث تعطى رقما يرمز اليها في المستوى الملائم،

- كل ولاية أو بلدية تلغى تشطب من فهرس الجماعات الاقليمية ولا يعطى الرقم الذي يرمز اليها غيرها.

- كل بلدية مسجلة في فهرس الجماعات الاقليمية تنقل الى ولاية أخرى تعطى رقما جديدا يرمز اليها، ولا يعطى رقمها القديم غيرها،

- كل ولاية أو بلدية مسجلة في فهرس الجماعات الاقليمية تحتفظ بالرقم الذي يرمز اليها اذا لم تكن معنية مباشرة بالتغييرات التي تطرأ.

المادة 5 : يجب اعتماد فهرس الجماعات الاقليمية في جميع التصنيفات الاقليمية وتحديد المواقع الجغرافية للمعطيات الاحصائية، والمحاسبية وجميع أهداف التخطيط.

المادة 6 : تعد الادارات والمؤسسات والمقاولات والهيئات العمومية المذكورة في المادة 2 أعلاه وتستعمل، في حاجاتها الخاصة، فهارس نوعية تكون أكثر حصرا أو تفصيلا وتحدد اعتمادا على فهرس الجماعات الاقليمية.

ويتعين على هذه الادارات والمؤسسات والمقاولات والهيئات العمومية في هذه الحالة أن تبلغ جداول المطابقة بين الفهارس النوعية وفهرس الجماعات الاقليمية لمصالح وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية وترسل نسخة منها الى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

المادة 7 : يعد فهرس الجماعات الاقليمية ويضبط بقرار وزاري مشترك بين وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ووزير الداخلية والجماعات المحلية.

المادة 8 : تتولى توزيع فهرس الجماعات الاقليمية على نطاق واسع جميع المصالح المعنية، ووزارة التخطيط والتهيئة العمرانية عند الحاجة.

المادة 9 : تبين بدقة عند الحاجة، كيفيات تطبيق هذا المرسوم بقرار وزاري مشترك بين وزير

يتولى وزير الصناعات الخفيفة تسيير السلك المحدث بهذا المرسوم.

المادة 2: يدرج فى السلك المحدث بهذا المرسوم قصد تأسيسه الاولى حسب الشروط المنصوص عليها فى المادة 17 من المرسوم رقم 83 - 315 المؤرخ فى 7 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه، الاعوان الموظفون بصفتهم مهندسين فى الاعلام الآلى الذين يمارسون مهامهم فى مصالح الادارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصاية وزارة الصناعات الخفيفة.

المادة 3: ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 - 22 مؤرخ فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث سلك مهندسى التطبيق فى الاعلام الآلى بوزارة الصناعات الخفيفة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10

و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 مؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 316 المؤرخ فى 24 رجب عام 1403 الموافق 7 مايو سنة 1983 الذى يحدد الاحكام القانونية الاساسية الخاصة المشتركة التى تطبق على أسلاك مهندسى التطبيق فى الاعلام الآلى، يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يحدث فى وزارة الصناعات الخفيفة سلك لمهندسى التطبيق فى الاعلام الآلى، يخضع لأحكام المرسوم رقم 83 - 316 المؤرخ فى 7 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه.

ويتولى وزير الصناعات الخفيفة تسيير السلك المحدث بهذا المرسوم.

المادة 2: يدرج فى السلك المحدث بهذا المرسوم قصد تأسيسه الاولى حسب الشروط المنصوص عليها فى المادة 17 من المرسوم رقم 83 - 316 المؤرخ فى 7 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه، الاعوان الموظفون بصفتهم مهندسين فى الاعلام الآلى الذين يمارسون مهامهم فى مصالح الادارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصاية وزارة الصناعات الخفيفة.

المادة 3: ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 - 23 مؤرخ فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث سلك للتقنيين فى الاعلام الآلى بوزارة الصناعات الخفيفة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،



العمومية، الموضوعة تحت وصاية وزارة الصناعات الخفيفة.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 85 - 24 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث سلك للتقنيين المساعدين في الاعلام الآلي بوزارة الصناعات الخفيفة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي للمام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 137 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 25 المؤرخ في 15 ربيع الاول عام 1400 الموافق 2 فبراير سنة 1980 والمتضمن تحديد أحكام القوانين الاساسية المشتركة المطبقة على أسلاك التقنيين المساعدين في الاعلام الآلي،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 137 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 24 المؤرخ في 15 ربيع الاول عام 1400 الموافق 2 فبراير سنة 1980 الذي يحدد الاحكام الاساسية المشتركة لاسلاك التقنيين في الاعلام الآلي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 407 المؤرخ في 14 رمضان عام 1403 الموافق 25 يونيو سنة 1983 والمتضمن الغاء أحكام المادة 14 من المرسوم رقم 80 - 24 المؤرخ في 2 فبراير سنة 1980 المذكور أعلاه،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يحدد في وزارة الصناعات الخفيفة، سلك للتقنيين في الاعلام الآلي، يخضع لاحكام المرسوم رقم 80 - 24 المؤرخ في 2 فبراير سنة 1980 المذكور أعلاه.

المادة 2 : يتولى وزير الصناعات الخفيفة، تسيير السلك المحدث بهذا المرسوم، مع مراعاة أحكام المرسوم رقم 73 - 137 المؤرخ في 9 غشت سنة 1973 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يدرج في السلك المحدث بهذا المرسوم قصد تأسيسه الاولى، حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 13 من المرسوم رقم 80 - 24 المؤرخ في 2 فبراير سنة 1980 المذكور أعلاه، الاهوان الذين يمارسون مهامهم في مصالح الادارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 408 المؤرخ فى 14 رمضان عام 1403 الموافق 25 يونيو سنة 1983 والمتضمن إلغاء أحكام المادة 15 من المرسوم رقم 80 — 25 المؤرخ فى 2 فبراير سنة 1980 المذكور أعلاه،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يحدث فى وزارة الصناعات الخفيفة، سلك للتقنيين المساعدين فى الاعلام الآلى، يخضع لاحكام المرسوم رقم 80 — 25 المؤرخ فى 2 فبراير سنة 1980 المذكور أعلاه.

المادة 2 : يتولى وزير الصناعات الخفيفة، تسيير السلك المحدث بهذا المرسوم، مع مراعاة أحكام المرسوم رقم 73 — 137 المؤرخ فى 9 غشت سنة 1973 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يدرج فى السلك المحدث بهذا المرسوم قصد تأسيسه الاولى، حسب الشروط المنصوص عليها فى المواد II من المرسوم رقم 80 — 25 المؤرخ فى 2 فبراير سنة 1980 المذكور أعلاه، الاعوان الذين يمارسون مهامهم فى مصالح الادارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية، الموضوعة تحت وصاية وزارة الصناعات الخفيفة.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 — 25 مؤرخ فى 12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985 يتضمن احداث سلك للاعوان التقنيين فى جمع المعلومات الخاصة بالاعلام الآلى بوزارة الصناعات الخفيفة.

إن رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة،  
— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 78 — 12 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 137 المؤرخ فى 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 26 المؤرخ فى 15 ربيع الاول عام 1400 الموافق 2 فبراير سنة 1980 والمتضمن تحديد أحكام القوانين الاساسية المشتركة المطبقة على أسلاك الاعوان التقنيين فى جمع المعلومات الخاصة بالاعلام الآلى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 409 المؤرخ فى 14 رمضان عام 1403 الموافق 25 يونيو سنة 1983 والمتضمن إلغاء أحكام المادة 19 من المرسوم رقم 80 — 26 المؤرخ فى 2 فبراير سنة 1980 المذكور أعلاه،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يحدث فى وزارة الصناعات الخفيفة، سلك للاعوان التقنيين فى جمع المعلومات الخاصة بالاعلام الآلى، يخضع لاحكام المرسوم رقم 80 — 26 المؤرخ فى 2 فبراير سنة 1980 المذكور أعلاه.

المادة 2 : يتولى وزير الصناعات الخفيفة، تسيير السلك المحدث بهذا المرسوم، مع مراعاة

المعموية، الموضوعة تحت وصاية وزارة الصناعات الخفيفة.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

أحكام المرسوم رقم 73 - 137 المؤرخ في 9 غشت سنة 1973 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يدرج في السلك المحدث بهذا المرسوم قصد تأسيسه الأولى، حسب الشروط المنصوص عليها في المواد 14 من المرسوم رقم 80 - 26 المؤرخ في 2 فبراير سنة 1980 المذكور أعلاه، الاعوان الذين يمارسون مهامهم في مصالح الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات

## مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 يتضمن إنهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة المجاهدين.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 انتهى مهام السيد عبد الله حمدي بصفته مكلفا بالدراسات والتلخيص، مكلفا بمتابعة تطور المسائل ذات الطابع الثقافي والتاريخي بوزارة المجاهدين لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 يتضمن إنهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة الشؤون الدينية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 انتهى مهام السيد المختار اللومي بصفته مكلفا بالدراسات والتلخيص، مكلفا بالثقافة الإسلامية بوزارة الشؤون الدينية، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للهيئة الوطنية للبحث العلمي.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 انتهى مهام السيد صالح جبالي بصفته مديرا عاما للهيئة الوطنية للبحث العلمي.

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 يتضمن إنهاء مهام مدير تعاونيات المجاهدين وذوى حقوقهم بوزارة المجاهدين.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 انتهى مهام السيد دهمي بلحاج بصفته مديرا لتعاونيات المجاهدين وذوى حقوقهم بوزارة المجاهدين لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
أول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
مفتش عام بوزارة المجاهدين.

بموجب مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام  
1405 الموافق أول يناير سنة 1985 يعين السيد  
عبد الله حمدي، مفتشا عاما بوزارة المجاهدين.

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
أول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
رئيس ديوان وزير الشؤون الدينية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام  
1405 الموافق أول يناير سنة 1985 يعين السيد  
المختار اللومي رئيسا لديوان وزير الشؤون  
الدينية.

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
أول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
مفتش عام بوزارة الشؤون الدينية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام  
1405 الموافق أول يناير سنة 1985 يعين السيد  
أحمد درار مفتشا عاما بوزارة الشؤون الدينية.

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
أول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
رئيس ديوان وزير التكوين المهني  
والعمل.

بموجب مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام  
1405 الموافق أول يناير سنة 1985 يعين السيد  
عبد القادر لوماني، رئيسا لديوان وزير التكوين  
السني والعمل.

مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
31 ديسمبر سنة 1984 يتضمن إنهاء مهام  
مدير المنشآت الأساسية والتعبئة وجر  
المياه بوزارة الري والبيئة والغابات.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام  
1405 الموافق 31 ديسمبر سنة 1984 تنهى مهام السيد  
عبد الوهاب صاري أحمد، بصفته مديرا للمنشآت  
الأساسية والتعبئة وجر المياه، لتكليفه بمهام  
أخرى.

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
أول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
مدير للدراسات بالوزارة الأولى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام  
1405 الموافق أول يناير سنة 1985 يعين السيد  
عمرو مخلوفي مديرا للدراسات بمحافظة تنظيم  
المؤسسات وتسييرها.

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
أول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
مدير بالوزارة الأولى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام  
1405 الموافق أول يناير سنة 1985 يعين السيد  
عبد الوهاب صاري أحمد، مديرا بالوزارة الأولى.

مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق  
أول يناير سنة 1985 يتضمن تعيين  
رئيس ديوان وزير المجاهدين.

بموجب مرسوم مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام  
1405 الموافق أول يناير سنة 1985 يعين السيد  
دهيمي بلعاج رئيسا لديوان وزير المجاهدين.

# قَرَارَات، مُقَرَّرَات، مَنَاشِير

## الوزارة الأولى

قرارات مؤرخة في 18 و 20 شعبان 1404 و 3 و 4 و 11 و 12 رمضان عام 1404 الموافق 19 و 21 مايو و 2 و 3 و 4 و 11 يونيو سنة 1984 تتضمن حركة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984، يرتب السيد صالح أرقاز المتصرف المرسم مع الدرجة الأولى، الرقم الاستدلالي 320، في الدرجة الرابعة، الرقم الاستدلالي 395، بعنوان العضوية في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ويحتفظ بتاريخ 31 ديسمبر سنة 1977 بأقدمية قدرها سنة و 5 أشهر و 22 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 20 شعبان عام 1404 الموافق 21 مايو سنة 1984، تلغى أحكام القراران المؤرخان في 5 غشت سنة 1979 و 20 مارس سنة 1981 المتضمنان تعيين السيد جيلالي بوجمعة في سلك المتصرفين.

يُدرج ويرسم ويرتب السيد جيلالي بوجمعة في سلك المتصرفين بتاريخ 31 ديسمبر سنة 1979.

يتقاضى المعنى مرتبه على أساس، الرقم الاستدلالي 395، المطابق للدرجة الرابعة من السلم و يحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها 16 يوما.

لا يكون لهذه التسوية أثر مالي لما قبل أول يونيو سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 20 شعبان عام 1404 الموافق 21 مايو سنة 1984، يدرج ويرسم ويرتب السيد الشريف بولعبال في سلك المتصرفين ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1979.

يرتب السيد الشريف بولعبال في الدرجة الثالثة، الرقم الاستدلالي 370، ويحتفظ في تاريخ 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنتان و 3 أشهر.

لا يكون لهذه التسوية أثر مالي لما قبل أول يناير سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 2 رمضان عام 1404 الموافق 2 يونيو سنة 1984، يدرج السيد خليفة بن جديد في سلك المتصرفين، طبقا للشروط المحددة في القرار المؤرخ في 24 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 2 رمضان عام 1404 الموافق 2 يونيو سنة 1984، تدرج السيدة منوية بوضياف، كمتصرف متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، ابتداء من أول يوليو سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 3 رمضان عام 1404 الموافق 3 يونيو سنة 1984، تدرج وترسم الأنسة ماريليز بن حاييم، معلمة تطبيق متخصصة في الدرجة العاشرة، الرقم الاستدلالي 480، السلم 12، في سلك المتصرفين ابتداء من أول سبتمبر سنة 1975.

ترتب المعنية ابتداء من التاريخ المذكور أعلاه في الدرجة الثامنة، الرقم الاستدلالي 495، وتحتفظ بأقدمية قدرها 3 سنوات طبقا لاحكام المادة 5 من المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966.

بصفقتها موظفة ملحقة، ترقى الأنسة ماريليز بن حاييم، في سلك المتصرفين بالمدة العادية كالاتي :

— الى الدرجة التاسعة، الرقم الاستدلالي 520، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1976،

— الى الدرجة العاشرة، الرقم الاستدلالي 545، ابتداء من أول مارس سنة 1981.



ويحتفظ في نفس التاريخ بأقدمية قدرها شهر و II يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 4 رمضان عام 1404 الموافق 4 يونيو سنة 1984، تلغى أحكام القرار المؤرخ في 9 مايو سنة 1983 المتضمن ترقية السيد ميلود بسعيد الى الدرجة الخامسة من سلك المتصرفين.

يرتب السيد ميلود بسعيد، المتصرف المرسوم من الدرجة الرابعة بعنوان العضوية في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، في الدرجة الخامسة الرقم الاستدلالي 420، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1980 بأقدمية قدرها سنتان و 6 أشهر و 15 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 11 رمضان عام 1404 الموافق 11 يونيو سنة 1984، يعاد ترتيب السيد سليم زیدی، المتصرف من الدرجة الثامنة، ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1968.

يُدرج ويرسم ويرتب السيد سليم زیدی في الدرجة الخامسة من سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 420، ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1968، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها 8 أشهر ويومان.

يرتب المعنى بصفته متصرفا ملحقا خلال الفقرة ما بين أول غشت سنة 1969 الى 12 مايو سنة 1981 في اطار المدة العادية المنصوص عليها في التنظيم المطبق على الاعوان الذين يخضعون لهذه الوضعية في الشروط المحددة أدناه :

- الى الدرجة السادسة، الرقم الاستدلالي 545، ابتداء من 29 أكتوبر سنة 1971،
- الى الدرجة السابعة، الرقم الاستدلالي 470، ابتداء من 29 أبريل سنة 1975،
- الى الدرجة الثامنة، الرقم الاستدلالي 495، ابتداء من 29 أكتوبر سنة 1978.

يحتفظ المعنى في 31 ديسمبر سنة 1980 بأقدمية قدرها سنتان، وشهران ويومان.

لا يكون للأحكام المذكورة أعلاه أثر مالي رجعى قبل تاريخ توقيع هذا القرار.

بموجب قرار مؤرخ في 4 رمضان عام 1404 الموافق 4 يونيو سنة 1984، تعين السيدة خوخة عشوش، الملحق الادارية من الدرجة الثامنة، الرقم الاستدلالي 395، متصرفة متمرنة، ابتداء من 12 فبراير سنة 1984.

تستمر المعنى في تقاضى مرتبها المطابق لسلكها الاصل الى غاية ترسيمها في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 4 رمضان عام 1404 الموافق 4 يونيو سنة 1984، يعين السيد الطاهر سيفر، الملحق الادارى من الدرجة السابعة، الرقم الاستدلالي 370، متصرفا متمرنا ابتداء من 12 فبراير سنة 1984.

يستمر المعنى في تقاضى مرتبه المطابق لسلكه الاصل الى غاية ترسيمه في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 4 رمضان عام 1404 الموافق 4 يونيو سنة 1984، تلغى أحكام القرار المؤرخ في 17 يناير سنة 1983 المتضمن استقالة الأنسة فطيمة الحمري.

توضع الأنسة فطيمة الحمري في حالة استدعاء للمدة المتراوحة بين 30 أبريل سنة 1983 الى أن يعاد إدراجها في سلكها الاصل.

بموجب قرار مؤرخ في 4 رمضان عام 1404 الموافق 4 يونيو سنة 1984، تعدل أحكام المادة الاولى من القرار المؤرخ في 23 أكتوبر سنة 1983 والمتضمن ترسيم وترتيب السيد بوجملين دشوشة، في الدرجة الثانية من سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 345، ابتداء من 11 فبراير سنة 1983 كالتالى :

يرسم ويرتب السيد بوجملين دشوشة في الدرجة الثانية من سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 345، ابتداء من 11 فبراير سنة 1982،

يُدْرَج ويرسم ويرتب السيد محمد حردى فى الدرجة الخامسة مع سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 420، ابتداء مع 3I ديسمبر سنة 1979، ويحتفظ فى هذا التاريخ بأقدمية قدرها 9 أشهر و II يوما.

يرقى السيد محمد حردى الذى يشغل وظيفة عليا، بالمدة العادية الى الدرجة السادسة، الرقم الاستدلالي 445، ويحتفظ فى 3I ديسمبر سنة 1983 بأقدمية قدرها سنة و 9 أشهر و II يوما.

بموجب قرار مؤرخ فى II رمضان عام 1404 الموافق II يونيو سنة 1984، يرقى السيد البشير بن يحيى، الى الدرجة الخامسة مع سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 420، ابتداء مع أول يونيو سنة 1982، ويحتفظ فى 3I ديسمبر سنة 1983 بأقدمية قدرها سنة و 7 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ فى II رمضان عام 1404 الموافق II يونيو سنة 1984، يرقى السيد محمد على حمودى، الى الدرجة الثامنة مع سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 495، ابتداء مع 2 مارس سنة 1984، ويحتفظ فى 3I ديسمبر سنة 1984 بأقدمية قدرها 9 أشهر و 28 يوما.

بموجب قرار مؤرخ فى II رمضان عام 1404 الموافق II يونيو سنة 1984، يرقى السيد جيلالى قديرى مولاي، الى الدرجة السادسة مع سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 445، ابتداء مع أول ابريل سنة 1982، ويحتفظ فى 3I ديسمبر سنة 1982 بأقدمية قدرها 9 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ فى II رمضان عام 1404 الموافق II يونيو سنة 1984، يرقى السيد عبد الحميد سى عفيف، الى الدرجة الرابعة مع سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 395، ابتداء مع أول يوليو سنة 1983، ويحتفظ فى 3I ديسمبر سنة 1983 بأقدمية قدرها 6 أشهر.

لا يكون لأحكام هذا القرار المأخوذ على أساس تسوية الوضعية الادارية للسيد سليم زيدى أثر مالى رجبى لما قبل 3I ديسمبر سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ فى II رمضان عام 1404 الموافق II يونيو سنة 1984، يعين السيد برهان الدين طلحى، متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الثقافة والسياحة، ابتداء مع 2I يونيو سنة 1980.

يوضع السيد برهان الدين طلحى، فى وضعية الخدمة الوطنية ابتداء من 15 مايو سنة 1981.

يعاد ادراج المعنى فى وظيفته ابتداء من 15 مايو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ فى II رمضان عام 1404 الموافق II يونيو سنة 1984، تلغى احكام القرارات المؤرخة فى 29 مايو سنة 1978، 18 أبريل سنة 1980، أول يوليو سنة 1981، 5 أكتوبر سنة 1982 و 13 أكتوبر سنة 1983، والمتضمنة تعيين وترسيم وترقية السيد الصادق بوسنة فى سلك المتصرفين.

يُدْرَج ويرسم ويرتب السيد الصادق بوسنة، فى الدرجة الخامسة مع سلك المتصرفين، الرقم الاستدلالي 420، ويحتفظ فى 3I ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها 3 أشهر.

يرقى السيد الصادق بوسنة، الذى يشغل وظيفة عليا، الى الدرجة السادسة، الرقم الاستدلالي 445، ويحتفظ فى 3I ديسمبر سنة 1983 بأقدمية قدرها سنة و 3 أشهر.

لا يكون لهذه التسوية أثر مالى لما قبل أول يناير سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ فى II رمضان عام 1404 الموافق II يونيو سنة 1984، تلغى أحكام القرارات المؤرخة فى 7 يونيو سنة 1978، 18 ديسمبر سنة 1979، 10 مايو سنة 1981، 29 ديسمبر سنة 1981.

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ربيع الأول عام 1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 24 المؤرخة في 13 يونيو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في تلمسان والمتضمنة إنشاء المقاوله الولائية لانتاج مواد البناء وتسويقها في ولاية تلمسان.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير الصناعات الخفيفة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1979 المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 378 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي الصناعة والطاقة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 24 المؤرخة في 13 يونيو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في تلمسان،

يقرران ما يلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 24 المؤرخة في 13 يونيو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في تلمسان والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لانتاج مواد البناء وتسويقها.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاوله انتاج مواد البناء وتسويقها في ولاية تلمسان» وتدعى في صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله في مدينة الحناية ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية انتاج مواد البناء وتسويقها.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية تلمسان ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية تلمسان بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 ربيع الأول عام 1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984.

وزير الداخلية وزير الصناعات الخفيفة والجماعات المحلية

محمد يعلى زيتوني مسعودي

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله النجارة العامة فى ولاية سطيف» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى مدينة قلال ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز أشغال النجارة العامة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية سطيف ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية سطيف بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 27 ربيع الاول عام 1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية

محمد يعلى  
زيتونى مسعودى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 27 ربيع الاول عام 1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984 ياذن بتنفيذ المداوله رقم 9 المؤرخه فى 25 أبريل سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف والمتضمنه انشاء المقاوله الولائية للنجارة العامة فى ولاية سطيف.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية  
ووزير الصناعات الخفيفة،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الصناعة والطاقة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداوله رقم 9 المؤرخه فى 25 أبريل سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف،

يقران ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداوله رقم 9 المؤرخه فى 25 أبريل سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية للنجارة العامة.

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984**  
**يأذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة في 8 يونيو سنة 1983 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في مستغانم والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لانتاج المشروبات الغازية والمياه المعدنية وتسويقها في ولاية مستغانم.**

**ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،**

**ووزير الصناعات الخفيفة،**

**- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1909 المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،**

**- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،**

**- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الصناعة والطاقة،**

**- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،**

**- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،**

**- وبناء على المداولة رقم 15 المؤرخة في 8 يونيو سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في مستغانم،**

**يقرران ما يلي :**

**المادة الاولى :** يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة في 8 يونيو سنة 1983 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في مستغانم والمتعلقة بالانشاء مقاولات ولائية لانتاج المشروبات الغازية والمياه المعدنية وتسويقها.

**المادة 2 :** تسمى المقاولات المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاولات المشروبات الغازية في ولاية مستغانم» وتدعى في صلب النص «المقاولات».

**المادة 3 :** يكون مقر المقاولات في مدينة مستغانم ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

**المادة 4 :** تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية انتاج المشروبات الغازية والمياه المعدنية وتسويقها.

**المادة 5 :** تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية مستغانم ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

**المادة 6 :** يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

**المادة 7 :** تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

**المادة 8 :** تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

**المادة 9 :** يكلف والى ولاية مستغانم بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 ربيع الاول عام 1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984.

**وزير الداخلية وزير الصناعات الخفيفة والجماعات المحلية**

**محمد يعلى زيتونى مسعودى**



يقرران ما يلي :

المادة الأولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 17 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في سليف والمتعلقة بإنشاء مقالة ولائية لاشغال الطباعة.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة في المادة الأولى أعلاه، «مقالة أشغال الطباعة في ولاية برج بوعريريج» وتدعى في صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة في مدينة برج بوعريريج ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية، انجاز جميع الاشغال في مجال الطباعة.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية برج بوعريريج ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 17 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في سليف والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لاشغال والطباعة في ولاية برج بوعريريج.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الصناعات الخفيفة،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الصناعة والطاقة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 17 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في سليف،

المادة 9 : يكلف والى ولاية برج بوعريريج بتنفيذ هذا القرار. الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 27 ربيع الاول عام 1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984.

وزير الداخلية وزير الصناعات الخفيفة والجماعات المحلية زيتونى مسعودى

محمد يعلى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 27 ربيع الاول عام 1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 19 المؤرخة فى 21 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لانتاج مواد البناء وتسويقها فى ولاية برج بوعريريج.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير الصناعات الخفيفة،

بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

بمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 24 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

بمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الصناعة والطاقة،

بمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

بمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

وبناء على المداولة رقم 19 المؤرخة فى 21 يوليو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 19 المؤرخة فى 21 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لانتاج مواد البناء وتسويقها.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات انتاج مواد البناء وتسويقها فى ولاية برج بوعريريج» وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى مدينة برج بوعريريج ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، انتاج مواد البناء وتسويقها.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية برج بوعريريج ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 378 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الصناعة والطاقة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 8 المؤرخة في 28 غشت سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في مستغانم،

يقرران مايلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 8 المؤرخة في 28 غشت سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في مستغانم والمتضمنة بانشاء مقالة ولائية لانتاج مواد البناء وتسويقها.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «المقالة الولائية لانتاج مواد البناء وتسويقها في ولاية غليزان» وتدعى في صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة في مدينة غليزان ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية، انتاج مواد البناء وتسويقها.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والي ولاية برج بوعريريج بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 ربيع الاول عام 1405 الموافق 20 ديسمبر سنة 1984.

وزير الداخلية      وزير الصناعات الخفيفة  
والجماعات المحلية      زيتوني مسعودي  
محمد يعلى

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 ربيع الاول عام 1405 الموافق 23 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 8 المؤرخة في 28 غشت سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في مستغانم والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لانتاج مواد البناء وتسويقها في ولاية غليزان.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير الصناعات الخفيفة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية غليزان ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائى.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية غليزان بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 30 ربيع الاول عام 1405 الموافق 23 ديسمبر سنة 1984.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى  
وزير الصناعات الخفيفة  
زيتوني مسعودى

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 25 ديسمبر سنة 1984 ياذن بتنفيذ الداولة رقم 20 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في سطيف والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتنمية الثروة الغابية في ولاية برج بوعريريج.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير الرى والبيئة والغابات،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية.

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 387 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعى الغابات واستصلاح الاراضى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 20 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في سطيف،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 20 المؤرخة في 21 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في سطيف والمتعلقة بانشاء مقاولات ولاتية لتنمية الثروة الغابية.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاولات أشغال استثمار الثروة الغابية في ولاية برج بوعريريج» وتدعى في صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات في مدينة برج بوعريريج ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 25 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 34 المؤرخة في 25 يونيو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في تيارت والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتنمية الثروة الغابية في ولاية تيسمسيلت.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير الري والبيئة والغابات،

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 387 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات البلديات والولايات واختصاصاتهما في قطاعي الغابات واستصلاح الاراضي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 34 المؤرخة في 25 يونيو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في تيارت،

والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية، انجاز اشغال استثمار الثروة الغابية.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية برج بوعريريج ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجاري به العمل، تحت سلطة والي ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والي ولاية برج بوعريريج بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 25 ديسمبر سنة 1984.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية

محمد يعلى

عن وزير الري والبيئة  
والغابات

نائب الوزير المكلف

بالبيئة والغابات

عيسى عبد اللاوي



## يقراران ما يلي :

المادة 9 : يكلف والى ولاية تيسمسيلت بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 25 ديسمبر سنة 1984.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية

عن وزير الرى والبيئة  
والغابات

محمد يعلى  
نائب الوزير المكلف  
بالبيئة والغابات

عيسى عبد اللاوى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 7 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 30 ديسمبر سنة 1984 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 05 المؤرخة فى 11 أبريل سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى وهران والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لأشغال العزل فى ولاية وهران.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير التعمير والبناء والاسكان،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 190 المؤرخ فى 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الاسكان والتعمير.

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 34 المؤرخة فى 25 يونيو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيارت والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لأشغال تنمية الثروة الغابية.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات اشغال استثمار الثروة الغابية فى ولاية تيسمسيلت» وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى مدينة تيسمسيلت ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، فى إطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، انجاز أشغال استثمار الثروة الغابية.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية تيسمسيلت ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية وهران بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حر بالجزائر فى 7 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 30 ديسمبر سنة 1984.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى  
وزير التعمير والبناء  
والاسكان  
عبد الرحمن بلعياط

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 10 محرم عام 1405 الموافق 5 أكتوبر سنة 1984 يحدد كينفيات اعطاء بذلة الوالى ورئيس الدائرة وتعاقب وقت تجديدها.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير المالية،

— وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 594 المؤرخ فى 23 محرم عام 1404 الموافق 29 أكتوبر سنة 1983

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 05 المؤرخ فى 11 أبريل سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى وهران،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 05 المؤرخة فى 11 أبريل سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى وهران والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لاشغال العزل.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات اشغال العزل فى ولاية وهران» وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى مدينة وهران ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، انجاز اشغال العزل فى تشييد المباني.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية وهران ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

## وزارة الصناعة الثقيلة

قرار مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 16 يناير سنة 1985 يحدد أسعار منتوجات الحديد والصلب.

ان وزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى المرسوم رقم 77 - 118 المؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 والمتضمن تحديد أسعار منتوجات الحديد والصلب ولاسيما المادتان 2 و 6 منه،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تباع منتوجات الحديد والصلب خلال النصف الاول من سنة 1985، حسب الاسعار الواردة في جدول أسعار مواد الحديد والصلب «طبعة يناير سنة 1985» الذي يمثل ضبط الجدول الذي حدده المرسوم رقم رقم 77 - 118 المؤرخ في 6 غشت سنة 1977.

المادة 2 : يطبق هذا الجدول في كامل التراب الوطني على جميع عمليات البيع في مستوى مخازن المؤسسة الوطنية للحديد والصلب أو مخازن البائعين بالتجزئة التابعين لها.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 ربيع الثاني عام 1405 الموافق 16 يناير سنة 1985.

سليم سعدى

والمتضمن احداث بذلة خاصة يرتديها الولاة ورؤساء الدوائر.

— وبعد الاطلاع على المقرر المؤرخ في 7 محرم عام 1405 الموافق 2 أكتوبر سنة 1984، والمتضمن الموافقة على البذل الرسمية للولاة ورؤساء الدوائر،

يقرر ان ما يلي :

المادة الاولى : يتسلم الولاة ورؤساء الدوائر فور تنصيبهم في وظائفهم، ما يأتى :

— لباسان صيفيان .

— لباسان شتويان .

تسجل هذا التسليم الادارة المعنية في محضر وتسلم نسخة أصلية منه للمعنيين.

المادة 2 : زيادة على التسليم المذكور في المادة الاولى أعلاه، يمكن الولاة ورؤساء الدوائر ان يحصلوا على البذلة بمقال من الهيئة المختصة.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 10 محرم عام 1405 الموافق 5 أكتوبر سنة 1984.

وزير الداخلية	عن وزير المالية
والجماعات المحلية	الامين العام
محمد يعلى	محمد طرباش